أخبار محلية

الخارجية تطالب الأمم المتحدة بتصفية الشركات التجارية للمليشيا التي تمول شراء ولاء سياسيين وإعلاميين

أضواء البيان • 21-01-2024 • 3 دقائق قراءة

أصدرت وزارة الخارجية بيانا عبر مكتب الناطق الرسمي بالوزارة بشأن التقرير الأخير لفريق مراقبي الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩١ حول دارفور، بشأن الحرب التي تشنها المليشيا المتمردة وداعموها علي الشعب السوداني.

ودفعت فيه الخارجية بعدة مطالب للأمم المتحدة،

وفيما يلي تنشر (أضواء البيان) نص بيان وزارة الخارجية:

تابعت وزارة الخارجية بإهتمام ما تضمنه التقرير الأخير لفريق مراقبي الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩١ حول دارفور، بشأن الحرب التي تشنها المليشيا المتمردة وداعموها علي الشعب السوداني.

لقد أبرز التقرير الحقائق التالية:

١.أن ضحايا التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي ترتكبها المليشيا المتمردة وحلفاؤها في ولاية غرب دارفور وحدها بلغوا ما بين ١٠ إلى ١٥ ألف مدنيا من بينهم النساء والأطفال والشيوخ.

٢.أن إستمرار إمدادات الأسلحة المتقدمة التي توفرها وتسهل وصولها للمتمردين دول بعينها، سماها التقرير، وتصل في رحلات جوية عدة مرات إسبوعيا، في إنتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هي التي تمكن المليشيا المتمردة من توسيع عملياتها العسكرية وإرتكاب الفظائع ضد المدنيين، وتطويل الحرب وإمتدادها

جغرافيا.

٣. إمتلاك المليشيا لشبكة تمويل خارجية وما يزيد عن خمسين شركة تجارية في عدد من الدول مما يمكنها من الحصول على السلاح الذي تقتل به الشعب السوداني وشراء ولاء سياسيين وإعلاميين وإستئجار شركات العلاقات العامة والدعاية لمحاولة تحسين صورتها الكالحة.

٤. أكد التقرير ما ظلت الحكومة السودانية تنبه إليه بأن بطء رد فعل المجتمع الدولي وتردده في إتخاذ إجراءات حاسمة ضد المليشيا، وتصنيفها جماعة إرهابية، ومعاملتها علي النحو الذي يعامل به جماعات داعش وبوكو حرام وجيش الرب وشبيهاتها، يساهم في إستمرار الحرب وتعطيل مساعي السلام، ويفاقم المعاناة الإنسانية لملايين السودانيين داخل البلاد وخارجها.

في ضوء ذلك تطالب الوزارة بالآتي:

اولا: المسارعة بتصنيف المليشيا جماعة إرهابية وتجريم التعامل معها.

ثانيا: أن يضطلع مجلس الأمن بالأمم المتحدة بمسؤوليته تجاه الدول التي تغذي إستمرار الحرب في السودان بتزويدها المليشيا بالسلاح والدعم السياسي والإعلامي، والتي حددها التقرير، واعتبارها مرتكبة لجريمة العدوان التي تعاقب عليها العدالة الجنائية الدولية

ثالثا: ملاحقة وتصفية شبكات التمويل والشركات التجارية للمليشيا، ومحاسبة شركات العلاقات العامة والدعاية التي توظفها المليشيا في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وغيرها من الدول لأنها شريكة لها في الجرائم التي ترتكبها.

رابعا: أن يكون التنفيذ الكامل والدقيق لإعلان جدة للمبادئ الإنسانية الموقع في ١١ مايو٢٠٢٣ وما أعقبه من إلتزامات شرطا ضروريا لبدء أي مساعي سلام للوصول لوقف إطلاق النار، وعدم إتاحة الفرصة للمليشيا لتوظيف المسارات المختلفة لجهود السلام للتهرب من تنفيذ ما ألزمت به نفسها

---

https://almuhit-adn-news.com/news/384/الخارجية-تطالب-الأمم-المتحدة-بتصفية-الشركات-التجارية-للمليشيا-التي-تمول-شراء-ولا

© 2026 شبكة المحيط الإعلامية — جميع الحقوق محفوظة